تهزأ بهما»[٢٨].

بعد خروج المفتي وحلّ اللجنة العربية العليا، دخلت فلسطين مرحلة جديدة، اتسمت بتشتت القيادات خارج الوطن، وبروز المزيد من القيادات المحلية، وشيوع حرب العصابات في المدن والقرى كافة، واتخاذها اشكالاً متعددة، جاءت، في معظمها، بتخطيط محلّي.

وعلى الرغم من ان الثورة بدأت، فعلاً، منذ اوائل نيسان (ابريل) ١٩٣٦، الّا أنها اشتدت وسيطرت على الشارع بعدما أقدمت السلطات البريطانية على حل اللجنة العربية العليا وتشتت القيادات، اضافة الى ازدياد القناعة الشعبية بعدم جدوى المراهنة على الانتداب البريطاني والتباحث معه بشأن الاستقلال الذاتي الفلسطيني. لذا، نمت قوى الثورة، وتعاظمت عملياتها، ولم تكن، بأي مقياس، من صنع الزعماء، «بل جاءت تحدياً لسلطتهم»[٢٩].

ومع انتهاء سنة ١٩٣٧، كانت الثورة مسيطرة على الشارع سيطرة شبه تامة. وذكر تقرير رفعه حاكم اللواء الشمالي البريطاني الى حكومته، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨، «ان الظاهرة البارزة للوضع الحاضر هي مقاطعة العرب، فعلياً، لدوائر الحكومة، وان العرب جميعهم، الّا بعض الموسرين والوجهاء الذين رحلوا الى سوريا ولبنان، ثائرون او مستسلمون للثورة، استسلاماً لا يغيّرهم عن الثوار، لأن مجرد زيارة لدار الحكومة تعرّض كل من ليس معارضاً للحكومة لتهمة التجسس، ولما ينجم عن ذلك من محاكمة سريعة واعدام على يد اقرب رئيس عصابة»[٣٠].

ازاء ذلك، حاولت بريطانيا الالتفاف حول الحركة الشعبية في الداخل والعمل على زيادة الشرخ الداخلي، من خلال طرح مشاريع حل سياسية جديدة، فكان ان قدّم عضو مجلس العموم البريطاني، الكولونيل نيوكمب، مشروعاً الى ناجي السويدي ونوري السعيد، طالباً منهما الاتصال باللجنة العربية العليا، وعرض نقاط المشروع التالية عليهما:

- تؤسّس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.
- لكل فلسطيني حق سياسي، ومدني، في الدولة، دون تفريق في الجنس والدين.
- ضمان بريطانيا مصالح الطوائف المختلفة في فلسطين.
- ان يكون أكبر عدد لليهود هو عددهم الحالي.
- ابقاء مسؤولية بريطانية في ادارة شؤون الدولة لمدة تحدّد ما بين الطرفين (الاغلب عشر سنوات)[٣١].

وعلى الرغم من ان الدوائر السياسية، آنذاك، رجّحت ان يكون مشروع نيوكمب طُرح بعلم الحكومة البريطانية، الّا ان الاتجاهات السياسية البريطانية كانت تشير، بوضوح، الى نزوعها الى طرح مشروع التقسيم مجدداً، ومحاولة تنفيذه، جدياً.

في المقابل، وازاء ما شهدته فلسطين من سيطرة فعلية للثورة، برز داخل الثورة معارضة مسلّحة، متخذة شكل الثورة المضادة، التي كانت مخاطرها الفعلية تفوق المخاطر كافة التي تعرّضت لها الثورة في السابق. ذكر محمد عزة دروزة، في رسالة سريعة منه الى عوني عبدالهادي، في أواخر سنة ١٩٣٨، ان «بعض أعضاء حزب الدفاع أبدوا رغبتهم في التعاون مع السلطات للوقوف ضد الثورة والقضاء عليها. وقد أخذت تقوم في فلسطين حركة مغذّاة بالمال والسلاح للعب هذا الدور من قبل